Received: 29/5/2024 Accepted: 3 /7 / 2024 Published: 10 / 7/ 2024

النظام الاسلامي وأثره في بناء الانظمة العالمية

م.م حيدر لؤي جبار

Haider.allami.93@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية، كلية التربية ، قسم علوم القران والتربية الإسلامية

الملخص

يهدف البحث الى دراسة مفهوم النظام الاسلامي وبيان ماهيته وعلاقته في بناء الدولة الاسلامية وتثبيت أسسها وركائزها العامة الذي يسمو بها الى مرتبة العلو والرفعة وهو الاساس الذي ارسى دعائمه وثبت اركانه رسول رب العالمين محمداً الصادق الامين عليه افضل الصلاة واتم التسليم ، ومن ثم بيان الاثر الذي يضطلع به في بناء الانظمة الدولية العالمية من خلال تأثره المباشر في تلك الانظمة في سبيل أرساء مبادئ العدل والمساواة في تلك الانظمة للوصول بها الى تحقيق مراحل السلم المجتمعي في تلك الدول ، ولا يتم الوصول الى ذلك الهدف وهو تأسيس الدول التي تطبق مبادئ النظام الاسلامي وتوحيدها الا من خلال تفعيل مبدأ الاخوة العقدية ونبذ التطرف والخلاف والمذهبية القبلية والعصبية ، لان العقيدة هي اساس النظام الاسلامي وركيزته العامة.

الكلمات المفتاحية : النظام الاسلامي ، العقيدة ، الاثر ، انظمة العلاقات الدولية

The Islamic system and its impact on building global systems

Asst.Lect. Haider Louay Jabbar

Haider.allami.93@uomustansiriyah.edu.iq

Al-Mustansiriya University , College of Education , Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education

Abstract

The research aims to study the concept of the Islamic system, explain its nature and its relationship to building the Islamic state, and establish its foundations and general pillars that elevate it to the level of height and nobility. It is the foundation whose foundations were laid and whose pillars were established by the Messenger of the Lord of the Worlds, Muhammad al-Sadiq, the Trustworthy, may the best of prayers and peace be upon him, and then explaining the impact that he has. Through it in building global international systems through its direct influence on those systems in order to establish the principles of justice and equality in those systems to lead them to achieving stages of societal peace in those countries, and that goal, which is the establishment of countries that apply the principles of the Islamic system and their unification, will not be reached except by By activating the principle of doctrinal brotherhood and rejecting extremism, disagreement, tribalism, and fanaticism, because faith is the foundation of the Islamic system and its general foundation.

Keywords: Islamic system, belief, influence, international relations systems

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على حبيب إله العالمين ابي القاسم المصطفى محمد وعلى أهل بيته الميامين وصحبه المنتجبين وبعد

لاشك أن الرؤية الاسلامية للحكم تنطلق من منطلقات وأسس معرفية قوامها الدستور الأعظم للمسلمين وهو القرآن الكريم، وما أثر عن النبي وأهل بيته وأصحابه من سيرة تبين قابلية الرؤية الاسلامية الصحيحة في إدارة الدولة ، وتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية، ولا يخفى أن العقيدة الاسلامية لها الأثر الاكبر في ذلك، لأنَّها تمثل المؤشر الابرز الذي تعمل باتجاهه معظم الانظمة الاسلامية في إدارة شؤون بلدانها، من جوانب حياة مجتمعاتها كافة، فيكون اقتصادها مبنياً وفقاً للرؤية الاسلامية، وسياستها الخارجية أيضاً كذلك، فضلاً عن الانظمة والتشريعات التي تمس حياة افرادها، كالتعاملات التجارية، وقوانين الاحوال الشخصية، وغير ذلك.

لذلك فأن البُعد العقائدي يؤثر تأثيراً دينياً في وحدة الدول واستقرار أمنها، فيكون التعامل مع الدول ذات البعد الديني حتى وإن لم تكن ذات محور عقائدي، أشمل وأوسع من دول الإعتراف الواقعي، بغية إتمام الهوية وأستقطاب الدولة، ويؤثر سياسياً في الدول من خلال محاولة إنشاء نظام سياسي عالمي لإدارة الدولة وتنظيم شؤونها ، ويؤثر إقتصادياً من خلال السيطرة على مقدرات التبادلات التجارية وكذلك السيطرة على المناسبات الدينية وطرق تعاملاتها.

فبذلك ومن خلال تلك التأثيرات التي يؤسس لها البعد العقدي في حال السلم ، هو تأسيس دولة اسلامية تنظم أنظمتها السياسية والاقتصادية من خلال دستور الأمة ومصادر التشريع، وتكون بمثابة دولة واحدة لا تتحد مع باقي الدول لأنها حتى وإن تكوّنت منها،فأنها ترتبط عقائدياً معها .

والى ذلك فقد تلخص البحث في ثلاثة مباحث تمثل الاول منها في بيان ماهية النظام الاسلامي والأنظمة العالمية الدولية، والمبحث الثاني في بيان العلاقات الدولية واسسها وركائزها العامة وكان الثالث منه هو محور التطبيق الواقعي للرؤية الاسلامية المتمثلة في بناء الانظمة العالمية لتوحيد الدول بمحور الهوية العقدية الاسلامية ومن ثم الخاتمة التي تمثلت في بيان اهم ما تم الوصول اليه في بحثنا يعقبها نماذج من الملاحق التي تدل على وحدة الموقف العقائدي للدولة الاسلامية.

المبحث الاول

تعددت أنظمت ادارت الدول في العالم تبعا للتطور السياسي الحاصل نتيجة تأثير العولمة الحديثة فيها ، وكذلك تبعاً للبيئة الداخلية والخارجية للدولة، والواقع الافتراضي الذي يحتم العمل في نظام سياسي محدد ومتطور ، للحد من الهيمنة والهجمات الاستعمارية عامة والاستكبارية خاصة ولضمان سير الدولة و المحافظة على سلمها المجتمعي، لذلك نود في هذا المبحث تبيان أهم الانظمة القائمة في الوقت الحالي والمعمول بها في ادارة الدول والمتحكمة في علاقاتها الخارجية وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول

مفهوم النظام الاسلامي

نبين في هذا المطلب مفهوم النظام الاسلامي من خلال تجزئته الى مكوناته التي تكون منها وكالاتي :

اولاً: النظام لغة : "مصدر الكلمة من الفعل الثلاثي نظم: النون والظاء والميم أصل يدل على تأليف الشيء وتكثيفه" (ابن فارس، 1996)، وفيه "نظمت اللؤلؤ : أي جمعته في السلك والتنظيم مثله" (الجواهري، 2009، صفحة 1149)، بمعنى: نظمك خرزاً بعضه الى بعض في نظام واحد وهو في كل شيء. حتى قيل: يسميه مرة نظام اي لا تستقيم طريقته (الفراهيدي، 2003، صفحة 238/4). وعليه فأن النظام لغةً: يدل على تنظيم الشيء وتأليفه وجمعه بصورة متسقة ومنتظمة .

النظام اصطلاحاً : هو "مجموعة القواعد التي تكون الاساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاخلاقي الذي يقوم عليه المجتمع في دولة معينة" (البدري، 2009، صفحة 16).

او هو : مجموعة الظواهر والبنى الاجتماعية بعد إنتظامها بقواعد ومصالح وقيم واتجاهات متمايزة(السهلاني، 2013، صفحة 29).

فهو جملة العناصر المادية وغير المادية التي تعلق بالتبادل بعضها ببعض مكونة بذلك مجموعة أفكار علمية او فلسفية مترابطة متناسقة فيما بينها لكي تحدث أثراً او تؤدي معاً عملاً معيناً ويهدف الى أمر واحد او أمور متناسقة (مصطفوي، 2008، الصفحات 17-18) .

فالنظام في الاصطلاح هو : مجموعة من القواعد المنظمة التي تحوي اسس ومبادئ معينة يتمحور حولها الشيء ويرتكز عليه .

والى ذلك لا يخرج مفهوم النظام في الاصطلاح عما وضع له في اللغة ، لكنه يتغير مفهومه تبعا لما يرتبط به ويستند اليه مثل النظام الاسلامي ، النظام السياسي، النظام الاقتصادي ، النظام الاجتماعي ، وغيرها من الانظمة التي لكلاً منها مفهوم خاص ومحدد.

ثانياً : الاسلام لغة واصطلاحاً

الاسلام لغة : أصل الكلمة من الفعل الثلاثي (سلم) بمعنى الاستسلام و الانقياد لله تعالى، لانه يسلم من الاباء والامتناع ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾(سورة يونس : اية 25) (ابن فارس، 1996، صفحة 465)

وايضا: بمعنى السلم والسلام والصلاح ومنه قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ (سورة البقرة : اية 208) (الجواهري، 2009، صفحة 555)

وبذلك ومن خلال المعنى اللغوي لا يخرج معنى الاسلام عن الانقياد والخضوع التام لما اراده الله جل وعلا .

الاسلام اصطلاحاً: هو "التصديق بجميع ما جاء به سيدنا محمد (ص) عن الله تعالى (البركتي، 2003، صفحة 27).

أو هو : الدخول في دين الاسلام او هو الاسلام نفسه ،والدخول في الدين هو استسلام العبد لله سبحانه بأتباع ما جاء به الرسول (ص) من الشهادة باللسان والتصديق بالقلب والعمل بالجوارح اي ان يكون مقترناً بالايمان (عبد المنعم، 2002، صفحة 180) .

ويورد صاحب المفردات ان الاسلام في الشرع يأتي على ضربين (الأصفهاني، 2008، صفحة 423):

احدهما: دون الايمان ، وهو الاعتراف باللسان ، وبه يحقن الدم ، حصل معه الاعتقاد او لم يحصل، واياه قصد بقوله ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾ (سورة الحجرات : اية 14).

والثاني : فوق الايمان، وهو ان يكون مع الاعتراف اعتقاد بالقلب ، ووفاء بالفعل ، واستسلام لله تعالى في جميع قضى وقدر ، كما ذكر عن ابراهيم (ع) في قوله :﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسۡلِمۡۖ قَالَ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (سورة البقرة : اية 131).

وعلى اساس من ذلك لا يختلف معنى الاسلام في الاصطلاح عما وضع له في اللغة وهو :بمعنى التسليم والخضوع والانقياد التام لله سبحانه تعالى والايمان بكل ماجاء عن النبي الاكرم محمد(ص).

ثالثا: النظام الاسلامي:

هو النظام الذي يكون منبثق من الشريعة الاسلامية ويستمد من حاكميتها شرعيته وصلاحياته ، وهي حاكمية تستمد شرعيتها و سلطتها النهائية من الله سبحانه تعالى، فهو نظام متكامل مرن منبثق من أصل العقيدة الاسلامية واسسها مكللاً بأنظمة مستقلة مندمجة فيما بينها، ينظم إدارة الدولة وسريان مؤسساتها وإدارة شؤونها الداخلية و الخارجية (الدولية)، بما يضمن مصالح أفراده وحفظ مجتمعه ودولته، وهو الذي يُمكّن الدولة من إدارة شؤونها الداخلية وعلاقاتها الدولية، فتكون الحكومة مستمدة شرعيتها وصلاحياتها منه ويكون هو المقوم عليها وصاحب السلطة العليا فيها، ولأن النظام هو الذي يحدد صلاحية الدولة وهيكلها العام ونظام الحكم فيها ومؤسساتها وطريقة إدارتها وجريان سلطتها في إدارة الدولة، اذاً لابد ان يكون نظام متكامل يواكب التطورات الحاصلة في الدولة ومؤسساتها وما يؤثر عليها من مؤثرات داخلية ودولية بما يضمن سلامة أفرادها وحماية السلم المجتمعي فيها (المؤمن، 2004، صفحة 26).

وعليه يكون النظام الاسلامي : هو النظام الذي يتولى مهام ادارة الدولة الاسلامية وسلطاتها، وينظم شؤونها، ويلبي حاجاتها ، والذي ينبثق من مصادر التشريع والتنزيل ، القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما أستنبطه منها علماء المسلمين في كل عصر، فيكون مصدره الله سبحانه ، مبلغه الوحي ، ومطبقه الرسول الأكرم(ص)، مؤسس الدولة الاسلامية وقائدها، وحامل لواء التوحيد فيها.

المطلب الثاني

أنظمة الحكم العالمية

نبين في هذا المطلب الانظمة العالمية المتعلقة في ادارة الدول والمتحكمة في علاقاتها الدولية، بمعنى بيان النظام الذي يمثل الهيكل الخارجي لادارة الدولة وسلطتها الخارجية ، وعلى النحو الاتي:

يذكر الدكتور والمفكر الاسلامي علي المؤمن ان الانظمة الموجودة حالياً يمكن ان تقسّم الى أربعة أقسام (المؤمن، 2004، الصفحات 25-26):

أولاً: الانظمة الديمقراطية (التقليدية):

ومثالها الكثير من الدول الحالية وأهمها الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، المانيا، وأسبانيا، وتكتسب هذه الأنظمة شرعيتها من الشعب كما مبين في اصل النظام.

ثانياً: الأنظمة الشاملة (الشمولية):

وهي الانظمة الدكتاتورية او التوتاليتارية: وتنقسم الى قسمين يختلفان في الأسس الفكرية النظرية ويلتقيان في كثير من أساليب ممارسة السلطة اي في مورد التطبيق فيها وهما:

أ: **الدكتاتوريات الفردية:** وتعرف بالأوتوقراطية، ومثالها المانيا الهتلرية، ايطاليا الموسولينية، ومصدر شرعيتها سيادة الفرد الحاكم نفسه بأعتباره يمثل خلاصة الأمة فيكون الفرد هو الدولة والنظام.

ب: الدكتاتوريات الطبقية: ومثالها الأنظمة الماركسية، كالاتحاد السوفيتي والصين، وتستمد شرعيتها من سيادة الطبقة و هي الدولة والنظام.

ثالثاً: الأنظمة المشتركة (المختلطة):

ومن تلك الدول التي تعتمد هذا النظام هي معظم انظمة دول العالم والثالث في أوربا وغيرها ومصدر شرعيتها متعددة ومختلف تبعاً للبنية الواقعية للدولة يتوزع على الحكام والشعب والأيديولوجية، أي أنها تتخبط في موضوع الشرعية والسيادة فهي، وأن كان معظمها يحاول ان يجعل الشعب مصدراً لشرعيته، إلّا ان القوة هي في الحقيقة مصدر لشرعية النظام وسيادة الدولة.

رابعاً: النظام الاسلامي:

البحث عن السلطة في الاسلام تارة يكون بحثاً ثبوتياً في مقام البحث عن الاصل الحقيقي للنظام والمنبع الاخير للسلطة في الحياة السياسية وتارة يكون بحثاً أثباتياً في مقام أقامة الدليل على وجود السلطة في المجتمع والشرعية المستندة اليها في ممارستها لسلطتها (حاشوش، 2023، صفحة 75)، وهذا ما يبينه النظام الاسلامي فهو النظام الاساس او الموحد في ادارة الدولة وينقسم النظام الاسلامي الى عدة اقسام تبعاً لمعايير متنوعة منها مذهبي آخر تأريخي ، لذلك يختلف النظام الاسلامي في الكثير من المعاير عن الانظمة التي ذكرنها فيما سبق، ولا سيما على مستوى أصالة مصدر الشرعية ، وبذلك فأنه يختلف عن الأنظمة الثيوقراطية في تجربتها التاريخية وأصولها الفكرية ، وأيضاً الانظمة السلطانية الاسلامية ، فكلا النوعين يفتقدان المشروعية الشعبية ، رغم أنهما يقران بأن مصدر شرعيتها وسيادتها هو الله سبحانه تعالى ، و على ذلك فأن تلك الانظمة مؤدلجة بأيديولوجيات مختلفة قد تكون منبثقة من النظريات والتجارب الواقعية ، اذ هي تكون بمثابة الأنظمة التجريبية التي تسقط وإن طال أمدها، وتفقد شرعيتها وإن دام بقاؤها، لأنها غير خاضعة للرؤية الاسلامية وغير نابعة من لوائها.

ويذكر الشيخ المحقق جعفر السبحاني ان أنظمة الدول العالمية مختلفة ومتنوعة بعدة أنواع وما تعارف منها هو (السبحاني، 2009، صفحة 48/2):

1: الانظمة الملوكية:

وهو نظام السلطة الفردية ويتحقق النظام الملكي بأستيلاء شخص ما على زمام الحكم وامور السلطة بإنقلاب عسكري وبالقوة، وعلى أثر ذلك الانقلاب يعلن وينصب نفسه حاكماً على البلاد وملكاً للناس ويعاقب معارضيه وينكّل بهم، ولا يكتفي بأعلان نفسه ملكاً على الناس فقط ، بل يتعدى ذلك و ينصب خلفه ملكاً من بعده وهكذا تتناوب ذريته عرشه وسلطانه جيلاً بعد جيل ونسلاً بعد نسل وربما تبلغ شهرة السلطة وداعية الملك الى ان يسمي نفسه ظلاً لله سبحانه تعالى إن لم يبلغ الأستعلاء والتفرعن كما فعل غيره ، حتى يصل الامر به الى ان يجعل نفسه في مصاف الله تعالى فإذا به يرفع شعار (الله، الملك، الوطن)، وهذا ما نلحظه في أكثر الملكيات الراهنة، وان النظام الملكي ضرب من الحكومة الفردية التي يكون فيها (فرد واحد) مبدأ للسلطة ومصدر لكل القرارات ومنشأ للقوانين ولا يكون وحده كذلك بل يكون أبناؤه وأحفاده حكاماً وملوكاً بالتوارث اي انه يكون الحكم وراثياً في دولته ، فأذن هو نظام فردي استبدادي قهري.

وقد كان هذا النمط من الانظمة لا يزال ملازماً للإستعلاء والاستكبار ومنشأ للإرهاب والكبت وهو لا شك أمر مرفوض في منطق القرآن الكريم اذ يقول: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة القصص: اية 83).

2- نظام الحكومة الأشرافية:

وهو نظام المشاركة في ادارة الدولة بان يتسلم في هذا النوع فريق من أعيان المجتمع ووجوهه زمام الحكم والسلطة بحجة تفوقهم الروحي والفكري او النسبي على الآخرين، وهذا ما يصطلح عليه إلّان بالحكومة الارستقراطية او حكومة طبقة الأعيان، ولا يخفى ان مجرد التفوق الروحي او الفكري او النسبي مالم يقترن بسائر الصلاحيات او المؤهلات لا يمكن ان يكون مسوّغاً للقيادة والحاكمية ، ولأجل ذلك لا تكون الاشراقية بهذا المعنى ملاكاً لها.

أضف الى ذلك أنه ربما يتصدر شرذمة من الطغاة الحريصين على الحكم والسلطة مسند الحاكمية بأدعاء تفوّقهم الروحي والفكري او النسبي على ان الآخرين من دون ان يكون فيهم شيء في ذلك.

3- حكومة الأغنياء (حكومة الإستئثار) :

وهي تتحقق بأستيلاء جماعة من ذوي الثراء الكبير على زمام الحكم لثرائهم وهذا النمط يسمى بحكومة الخاصة أيضاً.

وبرر هذا الفريق حقهم بالأخذ بزمام الحكم دون غيرهم بقدرتهم الإقتصادية وتفوقهم الإداري. لكن هذا النوع وما تقدمه من الحكومات لا يلتقي ولا ينسجم مع النظام الاسلامي مالم يرتضيه الشعب ولم يكن موافقاً للأسس والضوابط الاسلامية في مجال الحكم والحاكم ، لأن هذه الحكومات تؤول الى الدكتاتورية والاستغلال وإن كانت تغطي نفسها برداء الديمقراطية وتدعي خدمة الشعوب.

4- النمط الديمقراطي أو النظام الديمقراطي:

ويعني هذا النوع من الحكومة: (حكومة الشعب على الشعب) وهو في ظاهره يختلف عن الأنواع السابقة بأنه يستند إلى إرادة الشعب ورأيه، ويتحقق بأن يكون الحاكم او الرئيس منتخباً من جانبهم، او يكون موضع قبولهم على الأقل.

وهذا النمط هو الذي تدّعيه أكثر الحكومات الحاضرة وخاصة في الغرب بل ويتبجّح به العالم الغربي ويفتخر به ويدّعي انه السبيل الوحيد لضمان الحريات التي يتطلبها الإنسان، طيلة حياته، ويشتريها بأغلى ثمن، لكنه إدعاء خالٍ من الحقيقة ومجرد عن الواقع، فأن الديمقراطية الدارجة في الغرب هي ديمقراطية ظاهرية، وحرية صورية غير حقيقية، فالناخبون هناك ينتخبون نوابهم وحكامهم مجبورين ومضطرين في الواقع وإن كانوا مختارين في الظاهر.

وان المرء يتصور ان الغرب يمارس ديمقراطية حقيقية غير ان من يطالع الأوضاع وخلفياتها الخفية، يرى صورة عن الديمقراطية لا روح فيها، وشكلاً من حرية الانتخاب لا واقع لها، فالانسان في تلك الديار، مسيرً بفعل العوامل الدعائية التي تملكها شرذمة من أصحاب الثروة والنفوذ والمصالح، فالأنسان الغربي يمارس ديمقراطية كاذبة لأنه لا يختار إلّا تحت التأثير الاعلامي من تريده تلك الشرذمة من أصحاب المصالح والنفوذ لا ما يريده هو في قرارة وجدانه او يحكم به عقله وتقتضيه مصالحه.

وهذا ما بينه علمائنا من الانظمة القائمة حالياً في دول العالم ولعل أشهرها هو (شريف، 1991، صفحة 11):

أولاً: النظام الملكي: وفيه يستمد رئيس الدولة حقه في الحكم عن طريق الوراثة ، وتقوم على أساس فكرة معينة مؤداها ان شخصاً معيناً او أسرة معينة لها حق ذاتي في تولي الحكم في الدول.

ثانياً: النظام الجمهوري: وهو النظام الذي يتم فيه إختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخاب ولمدة محدودة. والى ذلك فأن الحكم الملكي هو حكم الأفراد المتوارث والحكم الجمهوري يكون عن طريق انتخاب من قبل الشعب ولمدة معينة يحددها النظام المتمثل بالدستور وقانونه.

والحكم الجمهوري يراد به حكم الجمهور ويوضع في مواجهة الملكية وحكم الأفراد فيها ويدل على نظام سياسي لا تكون فيه وظيفة رئيس الدولة وراثية ولا مدى العمر والحكم الملكي تكون السلطة الملكية فيه محصورة في شخص واحد وهو الملك وقد جمع في قبضة يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ويوكل بها الى من يصطفيهم(البدري، 2009، صفحة 19).

المبحث الثاني

علاقة النظام الاسلامي بالانظمة الواقعية

يتمخض هذا المبحث حول بيان تأثير النظام الاسلامي بأنظمة الدول الاخرى من حيث بيان مورد الالتقاء فيما بينهما من خلال العلاقات الدولية المتبادلة بين الانظمة وقابلية النظام الاسلامي في مواكبة الاستحداثات المتغيرة في أسس الانظمة العالمية ومتغيراتها المستمرة تبعاً للواقع الافتراضي المتأثر بالمصالح السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات المادية ، وعلى اساس من ذلك وبعد أن بينا فيما سبق مفاهيم الانظمة الدولية المتعددة نبين في هذا المبحث بيان مفهوم العلاقات الدولية التي هي الاساس المتغير والمسيطر على الانظمة وكذلك مفهوم الدولة المطبقة لتلك الانظمة، مع اسس النظام الاسلامي وقابلية تطبيقها وكالاتي:

المطلب الاول

مفهوم العلاقات الدولية

تكون مفهوم العلاقات الدولية من مفردتين وهما العلاقات والدولة ولا يسعنا الا ان نفصل تلك المفردات من خلال تبيانها كلاً على حدة بصورة منفصلة مع بيانها مجتمعاً كمركب اضافي تكونت منها اللفظة وكالاتي:

1: العلاقة لغة وأصطلاحاً:

أ- العلاقة لغة :

"من عَلَق، العين واللام والقاف ليس أصلٌ كبير صحيح يرجع الى معنى واحد، وهو أن يُناط الشيَّء بالشيء العالي ثُم يتّسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى المعنى الذي مرّ ذكره" (ابن فارس، 1996، صفحة 601). ومنه التشبث بالشيء، والحب اللازم للقلب (الفيروزآبادى، 2005، الصفحات 839-840) (الأصفهاني، 2008، صفحة 356)، والمحبة والصداقة ونحوها (مجمع اللغة العربية، 2011، صفحة 622/2).

ب-العلاقة اصطلاحاً:

عُرِفت العلاقة أصطلاحاً بتعريفات عدّة الجامع بين معظمها المعنى اللغوي ومن تعريفاتها في الأصطلاح قال الجرجاني: يستعمل العلاقة في المحسوسات بالكسرِ ويستعمل بالفتح في المعاني، اما المحسوسات: كعلاقة القوس والسوط، وبالمعاني: علاقة الخصومة والمحبة ونحوهما (الجرجاني، 1983، صفحة 251)

او هي : مجموعة السلوكيات والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات على وفق أحكام الشرع (البهي و المصري ، 2013، صفحة 11).

فالعلاقة على المستوى العام تنطبق على تفاعل الأفراد في جميع أنواع المحاولات سواء في المجال الصناعي او التجاري او الحكومي او التعليمي او الأجتماعي حيث يتبط الأفراد بنوع من البناء او النظام الشكلي في سبيل تحقيق هدف معين (مرسي، 1986، صفحة 11).

2. الدولة لغة وأصطلاحاً:

أ- الدولة لغة:

"الدال واللام والواو" أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان الى مكان آخر والثاني يدل على ضعف وأسترخاء" (ابن فارس، 1996، صفحة 351)

او هي : "ان الدولة في الحرب ان تدال أحدى الفئتين على الأخرى قال: كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول، والدُولة- بالضم- صار الفيء دولة بينهم يتداولونه أي أسم الشيء الذي يتداول به بعينه" (الجواهري، 2009، صفحة 394).

وقيل: "الدولة في المال وفي الحرب والجاه وهي أسم الشيء الذي يتداول بعينه قوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾ (سورة الحشر: آية 7)، وتداول القوم كذا أي: تناولوه من حيث الدولة" (ابن منظور، 1999، صفحة 252/11)

فالدولة هي العُقبة في المال والحرب سواء وقيل: الدُولة – بالضم- في المال، والدَولة – بالفتح- في الحب، وقيل هما سواء فيهما يضمان ويفتحان فبالضم بالاخرة وبالفتح في الدنيا والجمع دُول ودَول (الأصفهاني، 2008، صفحة 322)

ب- الدولة أصطلاحاً:

هي "أتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل فيها" (العلوي، 2014، صفحة 39)، او هي "الشكل السياسي للمجتمعات وهي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتصوغ القوانين وتنفذها وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق او الإجماع او العلاقات المحددة بين الحاكم والمحكوم ولها أركان هي: الشعب والأرض والسيادة والاعتراف الدولي" (عبد الكافي، 2006، صفحة 206)، والدولة هي "جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق أقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة" (بدوي، 2004، صفحة 139)، فبذلك تكون الدولة عبارة عن وحدة قانونية تتمتع بالشخصية الدولية متضمنة وجود هيئة اجتماعية تباشر سلطات قانونية معينة إزاء شعب مستقر في أقليم معين (كرم، 1987، صفحة 231) فهي مجموعة من الأفراد تقطن على وجه الأستقرار ارضاً معينة وتخضع لحكومة (شريف، 1991، صفحة 9)

3: العلاقات الدولية: هي "مجموعة القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات والصلات بين الدول الاسلامية وبين غيرها من الدول والجماعات والافراد من غير المسلمين في حالتي السلم والحرب" (السوسرة، 2005، صفحة 13).

وبتعريف اخر " مجموعة القواعد والاحكام في الشريعة الاسلامية التي تلتزم بها الدولة الاسلامية في علاقاتها مع الدول الأخرى" (زيدان، 1982، صفحة 16)

أو "هي ظاهرة من التفاعلات المتبادلة السياسية وغير السياسية والتي تعبر الحدود الوطنية وتجري بين مختلف وحدات المجتمع الدولي" (توفيق، 2017، صفحة 14)

او هي: العلاقات الدبلوماسية الاستراتيجية للدول والتي ترتكز على قضايا الحرب والسلم والصراع والتعاون وتدرس العمليات التي تجري عبر الحدود من جميع الأنواع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمفاوضات التجارية وعمل كافة المؤسسات الدولية وغير الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمات الاتصالات العالمية والنقل والأنظمة المالية وغيرها(برادن، 2004، صفحة 2).

والواضح من ذلك ان مورد العلاقات الدولية لا يخرج عن مفهوم السير في المؤلفات الفقهية للعلماء الاعلام السابقين نتيجة مرور المصطلح بتغير لفظي واضح وفي كل تلك الموارد ان الاساس في العلاقات هو تنظم علاقة المسلمين مع غيرهم، بلا حدود ادارية جغرافية مرسومة كما هو المعمول به حالياً.

فالعلاقات الدولية هي علاقات رسمية ، يقوم بها القادة المفوضون من الدولة فهي تعني العلاقة بين الأمم غير تلك الرسمية مثل التبادل العالي ونشاط البعثات والعلاقات الاخرى كالتجارة والثقافة ، وكل الأحداث التي تجري في الساحة السياسية العالمية المرتبطة بالأحداث الوطنية الداخلية والخارجية فهي اقامة علاقة دولية من خلال توفر نظام دولي متمثل بل الوحدات المستقلة وغير المستقلة وكذلك الدولة التي تتفاعل فيما بينها وفق ما تقدمه القوانين والقواعد الداخلية لكل وحدة وأثرها في الوحدات الأخرى (عبيد، 2021، الصفحات 42-43)

ومن خلال ما بيناه فيما سبق يمكننا ان نبين مفهوم العلاقات الدولية بأنها :

هي : الاسس والقيم الدبلوماسية التي تنظم التعامل بين الأفراد والمجتمعات ، وتنظم سلوك التعامل الدولي للدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى، وما يندرج تحتها من مؤسسات وانظمة وكيانات مختلفة تبعاً لنظام الدولة وقانونها، ويكون بذلك مصدرها الدستور الالهي بالنسبة للدول الاسلامية و القانون الوضعي بالنسبة للدول الاخرى .

المطلب الثاني

اسس النظام الاسلامي العامة وركائزه

نبين في هذا المطلب الاسس العامة التي من خلالها يؤثر النظام الاسلامي بالانظمة الاخرى والتي يرتكز عليها في ادارة علاقاته الدولية ، لان كل نظام موجود في الكون لابد ان يستند الى ركائز مهمة تضمن بقائه وديمومته ، وسلامة افراد مجتمعه ودولته، وتؤثر في غيره، والى ذلك فأن النظام الاسلامي يستند الى مبناه العقدي لارساء دعائم العدل والمساواة لتوحيد الدول في أمة واحدة متحدة ضد أنضمة الاستكبار العالمي ومخططاته :

الركيزة الاولى : العقيدة

ان المجتمع الذي يرفع شعار الإيمان ويرتبط برباطه، ويشتد بالتوحيد، هو بلا شك مجتمع مبصر لما حوله، وتكون عقيدته هي مدار توجهاته وهي محور حياته ومحكها وثبات دوامها.

ولعل من أهم مرتكزات البناء الفطري السليم هو موائمته للفطرة الانسانية ، ولأجل ترسيخ دين الفطرة للانسان لا بد من أصلاح الحياة الانسانية وتهذيبها وأن يعاد تكوينه من الداخل ليكون متناسباً ومنسجماً مع فطرته وأهدافه العليا وواقعه (كاظم و حسين، 2023، صفحة 58)

فيذكر صاحب المنارة: ما كانت عناية الله سبحانه لتقف عند هذا الحد من الإجتماع والتمدن، بل إعطاء سلماً ليعرج عليه الى الأفق الأعلى من المدينة وسعة دائرة الأجتماع، وهو المعبر عنه بناموس الأرتقاء العام ولما أستعد بمقتضى هذا الناموس لأمتزاج بعض أجناسه ببعض، وفسحه رابطة أعلى من جميع روابط الإجتماع رابطة تضم مفترق العناصر وأشتات الأجناس، وتصوغها فتجعلها عنصراً واحداً رابطة يمكن لكافة البشر ان يكونوا بها أمة واحدة، أخواناً على سررٍ متقابلين، وهذه الرابطة هي الديانة

الاسلامية، التي بُني أساسها على الوحدة في الأعتقاد، والتثبت والأحكام القضائية والمدنية التي يخاطب قرآنها البشر كافة بقوله تعالى:﴿﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ١٣﴾ (سورة الشورى: آية 13). وقوله تعالى مخاطباً اهل الكتاب:﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ٦٤﴾ (سورة آل عمران: آية 64).

وتكون الرابطة ذات طرفين: طرف يضم جميع البشر على إختلاف عقائدهم ومذاهبهم تحكمهم شريعة واحدة تساوي بين مؤمنهم وكافرهم وهو طرف الجامعة الدنيوية، والطرف الثاني هو طرف الجامعة الآخروية وهو يؤلف الآخذين بهذا الدين تأليفاً روحياً وحدته المعتقد والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر(رضا، 1898، صفحة 321/2)

لذلك فأن العقيدة الاسلامية هي اقدس الروابط التي تتحكم في ادارة العلاقات الدولية على الوجه المرجو منها ، يقول حسن البنا: قسم اعتقد ما اعتقدوه من دين الله وكتابه وآمن ببعثه ورسوله ، وهؤلاء تربطنا بهم أقدس الروابط، رابطة العقدة وهي عندنا أقدس من رابطة الدم ورابطة الأرض، فهؤلاء هم قومنا الأقربون ونفتديهم بالنفس والمال في أي أرض كانوا ومن أية سلالة أنحدروا(البنا، 1984، صفحة 141)

ومحور هذه الدعوة جعل الإنسان خاضعاً لله سبحانه خالق الوجود وحده وإعادة جميع القيم الأخرى الى موقعها الذي تستحقه بين مجموع قيم الحياة والوجود، لأن الدولة في الاسلام هي دولة عقائد وتقوم من حيث أساسها التكويني وعلة وجودها على عقيدة وتصور للوجود، تدعوا اليها في داخلها اولاً وتنشر دعوتها في جمهور شعبها وتنشئ الأجيال الجديدة عليها وتعميها من التيارات الفكرية المعارضة لها ومن الأعتداء عليها(المبارك، 1989، صفحة 137).

والعقيدة ليست مجموعة من التصورات ذات طبيعة نظرية محضة، منفكة عن الحياة العملية للفرد والمجتمع بل هي منظومة من التصورات الهادفة الى التأثير في الفعل الإنساني من خلال مجموعة من القيم والمبادئ والأحكام التي تنبثق من هذه التصورات وترتكز عليها، بل هي معرفة تتعلق بمسؤولية الإنسان عن أفعاله المكتسبة في وجوده الدنيوي وتحمله تبعاته يوم المعاد، فهي تنسق جهود افراد الجماعة وتبرر وجودهم وتعاونهم لقيام اي علاقة او مشروع جماعي ، وتحفز الأمة لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها(الصافي، 1996، صفحة 53).

وعليه لا بد من تأسيس وحدة اسلامية منبثقة من عقيدة الإسلام وافراده، من خلال بناء علاقات دولية شاملة لا تستند الى حدود جغرافية مرسومة باتفاقيات وضعية، وان بناء العلاقات بعيداً عن العقائد ما هي إلّا علاقات شيطانية فاسدة ، أساسها الاستعمار، وهدفها التملك واستغلال، نابعة من خطط الاستكبار واعوانه .

وهذه الرؤية ماهي إلّا مصداق وتطبيق لرؤية التأسيس التي أرسى دعائمها رسول الله.

يقول السيد الشهيد محمد باقر الصدر: ان المدلولات السياسية في التركيب العقائدي الذي تؤمن به الدولة الاسلامية تقوم بإستئصال جميع علاقات الإستغلال التي تسود المجتمعات الجاهلية وتحرير الإنسان من استغلال اخيه في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية، وهي بذلك توفر للمجتمع طاقتان للبناء: أحدها طاقة الإنسان المستغَل الذي تم تحريره ، لأن طاقته كانت تهدر لحساب المصالح الشخصية للآخرين ، ووقوداً لعملية التكاثر في الأموال وزينة الحياة الدنيا، بينما هي بعد التحرير طاقة بناءة لخير الجماعة البشرية.

والأخرى: طاقة الإنسان المستَغِل الذي كان يبدّد إمكاناته في تشديد قبضته على مستغليه بينما تعود هذه الإمكانات بعد التحرير الى وضعها الطبيعي وتتحول الى إمكانات بناء وعمل (الصدر، الاسلام يقود الحياة، 2010، صفحة 174) وان الدولة الاسلامية التي تؤمن بالعقيدة سوف تعمل على نشر العدل والمساواة والحريات وكل ما يحقق إنسانية المجتمع وتكامله، أما الدولة التي لا تؤمن بالعقيدة وتجعل لها آلهة مزيفة، فأن الظلم والضغط وكبت الحريات وسلب الحقوق في الحكم والمال والفكر والكرامة سوف يزداد مما يؤدي الى ظهور اتجاهات نفسية ذهنية متنافرة ومتناحرة تستوعب المجتمع كه مما يفقده وحدته وإرادته (الصدر، 2013، صفحة 70).

الركيزة الثانية : العدل والمساواة

أكد الاسلام في رؤيته على إرساء مبدأ العدل والمساواة في علاقاته، لان ذلك منطلق من النفس الانسانية ، لان الانسان منذ أن عرف نفسه بحدود الاحساس الذاتي دأب على معرفة خواصها وتصوراتها الناتجة من التأثير والتأثر بين تطبيق الفطرة والواقع الخارجي

(مهدي، 2023، صفحة 8)، لأن فقدانه يؤدي الى التمايز العنصري المجتمعي وكثرة الأفكار المنحرفة المضلِّة، وعدم المساواة يؤدي الى تثبت المجتمع وتأسيس الطبقية، وتكوين النظام القبلي القومي الذي نهى عنه الاسلامي في دولته، ورفضه في رؤيته، وأفنى كل ما يخلق فجوة بين المجتمع وأبنائه، لذلك عمدت التربية الاسلامية على تأهيل الإنسان والمجتمع وتقوية الأواصر الرابطة بينهم

تركزت الدولة الاسلامية الى ترسيخ أسس العدل والمساواة في إنشاء علاقاتها مع الدول، نابعاً من التركيب العقائدي الذي تميزت به عن باقي غيرها التي لا تأتمر بأمر السماء ولا تكدح في مسيرها نحو الكمال، لأنعدام هدف المسير في ركائزها.

حيث كان الخطاب القرآني منسجماً واضحاً في نشر العدالة والمساواة بين البشر فهي من صفات الله سبحانه، ومن أهداف حركة الأنبياء وفلسفة الرسل، وهي مبنى الاستخلاف في إرساء دعائم العدل والمساواة في الأرض.

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ٨﴾ (سورة المائدة: آية 8).

فقد جاء في الظلال: ان هذا هو الميثاق الذي واثق الله به الأمة المسلمة، القوامة على البشرية بالعدل، العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه مع المودة الشنآن، ولا يتأثر بالقرابة او المصلحة او الهوى بأي حال من الأحوال، العدل المطلق المنبثق من القيام لله وحده بمنجاة من سائر المؤثرات والشعور برقابة الله سبحانه وعلمه بخفايا الصدور، فأن النفس الإنسانية لا ترتقي الى هذا المرتقى قط، إلّا حين تتعلم مع هذا الأمر مباشرة مع الله تعالى ، حين تقوم لله سبحانه مجردة عن كل ما عداه، وحين تستشعر تقواه، وتحس ان عينيه على خفايا الضمير وذات الصدور، وما من عقيدة او نظام في هذه الأرض يكفل العدل المطلق، كما يكفله الدين، حين ينادي المؤمنين به ان يقوموا لله في هذا الأمر وان يتعاملوا معه مجردين من كل اعتبار. (سيد قطب، 2004، صفحة 852/34)

وهذا ما أكده السيد الشهيد محمد باقر الصدر في قوله: التركيب العقائدي للدولة الاسلامية يقوم على أساس الإيمان بالله وصفاته ويجعل من الله هدفاً للمسيرة وغاية للتحرك الحضاري الصالح على الأرض، وهو التركيب العقائدي الوحيد الذي يمد الحركة الحضارية بوقود لا ينفد، وهذا دور الدولة الاسلامية لتضع الله سبحانه هدفاً للمسيرة الانسانية وتطرح صفات الله وأخلاقه، كمعالم لهذا الهدف الكبير، فالعدل والعلم والقدرة والقوة والرحمة والجود تشكل بدورها هدف المسيرة للجماعة البشرية الصالحة (الصدر، 2010، الصفحات 168-169)

فالتركيبة العقائدية للأمة الاسلامية ودولتها قائمة على العمل بالقسط والعدل والمساواة، وهذا ما تبنته في سياستها الخارجية، وطرق معاملاتها الدبلوماسية، وهذا هو هدف الدولة، إحقاق الحق، وإرساء العدل ونشر المساواة مقيدة بهدف مطلق لا تجتازه، ولا تتنحى عنه او تعدل عليه لأن جوهره التوحيد مقود بالأشهاد والمعاد، ولأن الانسان المحدود سعى نحو هدف الوصول الى هدف الله المطلق، مهما أمتدت به السبل، وعبد له الطريق، قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ٦﴾ (سورة الأنشقاق: آية 6).

فيبقى هدف المسير قائماً مهما توغل الطريق، وأشتدت به عصف المحن. وفي ما ورد في محكم الكلام عن العدل ايضاً قوله تعالى:﴿﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ٩٠﴾ (سورة النحل: آية 90). يقول صاحب تفسير النور: ان العدل هو رمز الخلود في نظام الخلق، فلا أفراط ولا تفريط في السلوك الفردي الشخصي او الاجتماعي، والضرورة تقتضي وجود العدل والإحسان جنباً الى جنب ولولا ذلك لأصبحت القوانين جافة لا تألفها القلوب (قراءتي، 2013، صفحة 552/4)

والعدل هو وضع كل شيء في موضعه اللائق به ، والاسلام لا يحيد عنه في الممارسات السياسية مهما كلّف الأمر (الشيرازي، 2000، صفحة 250). الرؤية الاسلامية تؤكد على اختلاف الناس في الخلق وإنتسابهم الى أب وأم واحد، واي تفاوت هو بعيد عن الشكل خارج عن الكرامة الإنسانية المشتركة، أي تميز او تفاخر او تفوق في الحياة الاجتماعية بعيد كل البعد عن العدالة، والطريق الوحيد لتحصيل الفضائل هو التقوى والفضيلة (زنجاني، 2010، صفحة 289) .وعلاقات الحياة الاجتماعية سواء كانت بين الأفراد او القبائل او الدول ، انما تبتني على العدل والتعاون ومنع الظلم والأثم (مجموعة من الباحثين، 2017، صفحة 130). فمثلما أكّد الاسلام على العدل وتطبيقه، كن الى رفض الظلم والطغيان ونشره ومحاربة الفساد والأفساد في الأرض.

ولا يمكن ان ينحصر عمل الحكومة بأن تحكم فحسب، فهي لا تتأسس فقط بهدف تحكيم القانون في البلاد والدفاع عند حدودها امام الهجمات والأطماع الخارجية؛ بل ان لها وظائف وأهدافاً معينة، تسعى لإقامة العدل الاجتماعي، وتوسيع المشاريع العمرانية المفيدة، ورفع المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي للأمة، ومحاربة الفساد والمساوئ العامة والشذوذ والانحراف في المجتمع والارتقاء

به الى المستوى المطلوب، فلا بد ان تتحمل الحكومة اضافة القسط والعدل والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وعدم التعاون في المعاصي والآثام (زنجاني، 2010، صفحة 312).

الخاتمة

1: البُعد العقائدي يؤثر تأثيراً دينياً في وحدة الدول واستقرار أمنها، فيكون التعامل مع الدول ذات البعد الديني حتى وإن لم تكن ذات محور عقائدي، أشمل وأوسع من دول الإعتراف الواقعي، بغية إتمام الهوية وأستقطاب الدولة، ويؤثر سياسياً في الدول من خلال محاولة إنشاء نظام سياسي عالمي لإدارة الدولة وتنظيم شؤونها ، ويؤثر إقتصادياً من خلال السيطرة على مقدرات التبادلات التجارية وكذلك السيطرة على المناسبات الدينية وطرق تعاملاتها.

2: النظام الذي يتولى مهام ادارة الدولة الاسلامية وسلطاتها، وينظم شؤونها، ويلبي حاجاتها ، والذي ينبثق من مصادر التشريع والتنزيل ، القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما أستنبطه منها علماء المسلمين في كل عصر، فيكون مصدره الله سبحانه ، مبلغه الوحي ، ومطبقه الرسول الأكرمM9N، مؤسس الدولة الاسلامية وقائدها، وحامل لواء التوحيد فيها.

3: تعددت أنظمت ادارت الدول في العالم تبعا للتطور السياسي الحاصل نتيجة تأثير العولمة الحديثة فيها ، وكذلك تبعاً للبيئة الداخلية والخارجية للدولة، والواقع الافتراضي الذي يحتم العمل في نظام سياسي محدد ومتطور ، للحد من الهيمنة والهجمات الاستعمارية عامة والاستكبارية خاصة ولضمان سير الدولة و المحافظة على سلمها المجتمعي.

4: البحث عن السلطة في الاسلام تارة يكون بحثاً ثبوتياً في مقام البحث عن الاصل الحقيقي للنظام والمنبع الاخير للسلطة في الحياة السياسية وتارة يكون بحثاً أثباتياً في مقام أقامة الدليل على وجود السلطة في المجتمع والشرعية المستندة اليها في ممارستها لسلطتها، وهذا ما يبينه النظام الاسلامي فهو النظام الاساس او الموحد في ادارة الدولة .

5: العلاقات الدولية هي الاسس والقيم الدبلوماسية التي تنظم التعامل بين الأفراد والمجتمعات ، وتنظم سلوك التعامل الدولي للدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى، وما يندرج تحتها من مؤسسات وانظمة وكيانات مختلفة تبعاً لنظام الدولة وقانونها، ويكون بذلك مصدرها الدستور الالهي بالنسبة للدول الاسلامية و القانون الوضعي بالنسبة للدول الاخرى .

المصادر

ابن فارس، أبي الحسن احمد بن زكريا. (1996). *معجم مقاييس اللغة*. (أنس محمد الثاني، المحرر) القاهرة: دار الحديث.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. (1999). *لسان العرب* (المجلد 3). بيروت: دار احياء التراث العربي.

الأصفهاني، أبي القاسم الحسن الراغب. (2008). *المفردات في غريب القرآن*. (هيثم لعيبي، المحرر) بيروت: دار أحياء التراث العربي.

البدري، عادل عبد الرحمن. (2009). *معالم الفكر السياسي ونظرية الدولة في الاسلام* (المجلد 1). ايران: المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية.

بدوي، أحمد زكي. (2004). *معجم المصطلحات السياسية والدولية* (المجلد 2). مصر: دار الكاتب المصري.

برادن، كريس. (2004). *فهم العلاقات الدولية* (المجلد 1). دبي: مركز الخليج للأبحاث.

البركتي، محمد عميم المجددي. (2003). *التعريفات الفقهية* (المجلد 1). باكستان: دار الكتب العلمية.

البنا، حسن. (1984). *مجموعة رسائل حسن البنا*. المكتبة الوقفية.

البهي، ايناس محمد ، و المصري، يوسف. (2013). *النظم الدولية بين الشريعة والقانون الدولي الخاص* (المجلد 1). مصر: المركز القومي للأصدارات القانونية.

توفيق، سعد حقي. (2017). *مبادئ العلاقات الدولية* (المجلد 1). (عماد الدين فاس، المترجمون) بيروت: شركة العاتك.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. (1983). *معجم التعريفات* (المجلد 1). (محمد صديق المنشاوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الجواهري، أبي نصر اسماعيل بن حماد. (2009). *تاج اللغة وصحاح العربية* (المجلد 1). (محمد محمد تامر، المحرر) مصر: دار الحديث.

حاشوش، هاجر دوير. (2023). الديمقراطية والسلطة أختلاف المفاهيم وأمكانية التوفيق في الفكر الاسلامي.الجامعة المستنصرية، *مجلة كلية التربية*(العدد 2).

رضا، محمد رشيد. (1898). مجلة المنار. *مقال الجنسية والدين الإسلامي*.

زنجاني، عباس حميد. (2010). *الفكر السياسي في الاسلام المبادئ والأطر العامة* (المجلد 1). (ضياء الدين الخزرجي، المترجمون) بيروت: دار الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

زيدان، عبد الكريم. (1982). *بحوث فقهية* . بيروت: مؤسسة الرسالة.

سيد قطب، إبراهيم حسين الشاربي. (2004). *في ظلال القرآن* (المجلد 2). مصر: دار الشروق.

السبحاني، جعفر. (2009). *مفاهيم القران* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.

السهلاني، حيدر. (2013). *التمثيل النيابي، دراسة في الأسس والمباني* (المجلد 1). بيروت: العارف للمطبوعات.

السوسرة، عبد الحميد محمد. (2005). *أسس العلاقات الدولية في الاسلام* (المجلد 1). بيروت: دار ابن حزم.

شريف، عمر. (1991). *نظام الحكم والأدارة في الدولة الاسلامية*. معهد الدراسات.

الشيرازي، صادق الحسيني. (2000). *السياسة من واقع الاسلام*. دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر.

الصافي، لؤي. (1996). *العقيدة والسياسة. معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية* (المجلد 1). الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

الصدر، محمد باقر. (2010). *الاسلام يقود الحياة* (المجلد 1). وزارة الارشاد الاسلامي.

الصدر، محمد باقر. (2013). *المجتمع الفرعوني* (المجلد 1). بغداد: دار المجتبى.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. (2006). *الموسومة المسيرة للمصطلحات السياسية*.

عبد المنعم، محمود عبد الجبار. (2002). *معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية*. مصر: دار الفضيلة.

عبيد، زيدان خلف. (2021). *حقوق الانسان والعلاقات الدولية* (المجلد 1). بغداد: مركز العراق للدراسات.

العلوي، ياسر. (2014). *معجم المصطلحات السياسية* (المجلد 1). البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية في البحرين.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (2003). *كتاب العين* (المجلد 1). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الفيروزآبادى، أبو طاهر محمد بن يعقوب. (2005). *القاموس المحيط* (المجلد 8). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

قراءتي، محسن. (2013). *تفسير النور*. (عباس صافي، المترجمون) بيروت: دار المؤرخ العربي.

مشالي، محسن كاظم، و حسين، الاء. (2023). التكوين العقدي السليم وأثره في تعزيز منظومة القيم في المجتمع.الجامعة المستنصرية *مجلة كلية التربية*(العدد 2).

كرم، عبد الوهاب. (1987). *معجم المصطلحات القانونية* (المجلد 1). بيروت: مكتبة النهضة العربية.

المبارك، محمد. (1989). *نظام الإسلام والحكم والدولة*. بيروت: دار الفكر.

مجمع اللغة العربية. (2011). *المعجم الوسيط* (المجلد 5). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

مجموعة من الباحثين. (2017). *الإسلام والقانون الدولي الإنساني* (المجلد 3). (رعد احجاج، المترجمون) بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

مرسي، عبد الحميد. (1986). *العلاقات الإنسانية* (المجلد 1). مصر: مكتبة وهبة.

مصطفوي، محمد. (2008). *الأصول العامة لنظام التشريع* (المجلد 1). بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

مهدي، أيلاف عواد. (2023). الروح والنفس في القرآن الكريم دراسة دلالية. الجامعة المستنصرية ، *مجلة كلية التربية*(العدد 2).

المؤمن، علي. (2004). *النظام السياسي الأسلامي الحديث* (المجلد 1). بغداد: دار روافد ومؤسسة الرسول الأعظم العلمية.

References

A Group of Researchers. (2017). *Islam and International Humanitarian Law* (Vol. 3). (R. Ahjjaj, Trans.). Beirut: Center for the Development of Islamic Thought.

Abdul-Kafi, I. A. (2006). *The Masir of Political Terms*.

Abdul-Munim, M. A. (2002). *Dictionary of Jurisprudential Terms and Words*. Egypt: Dar Al-Fadila.

Al-Alawi, Y. (2014). *Dictionary of Political Terms* (Vol. 1). Bahrain: Bahrain Institute for Political Development.

Al-Asfahani, A. Q. H. Al-Raghib. (2008). *Al-Mufradat fi Gharib Al-Quran*. (H. Laibi, Ed.). Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Al-Badri, A. A. R. (2009). *The Landmarks of Political Thought and the Theory of the State in Islam* (Vol. 1). Iran: The Islamic Proximity Scientific Assembly.

Al-Bahie, I. M., & Al-Masri, Y. (2013). *International Systems between Sharia and Private International Law* (Vol. 1). Egypt: The National Center for Legal Publications.

Al-Banna, H. (1984). *Collection of Hassan Al-Banna's Letters*. Al-Maktaba Al-Waqfiya.

Al-Barkati, M. A. M. (2003). *Fiqh Definitions* (Vol. 1). Pakistan: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Farahidi, K. bin Ahmed. (2003). *The Book of Ain* (Vol. 1). (A. H. Hindaoui, Ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Fayrouzabadi, A. T. M. bin Yaqub. (2005). *The Comprehensive Ocean Dictionary* (Vol. 8). Beirut: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing, and Distribution.

Al-Jawhari, A. N. I. bin Hammad. (2009). *The Crown of Language and the Sahih Arabic* (Vol. 1). (M. M. Tamer, Ed.). Egypt: Dar Al-Hadith.

Al-Jurjani, A. M. Al-Sayed Al-Sharif. (1983). *Dictionary of Definitions* (Vol. 1). (M. S. Al-Menshawi, Ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.

Al-Mu'min, A. (2004). *The Modern Islamic Political System* (Vol. 1). Baghdad: Rawafed House and Al-Rasul Al-Azam Scientific Foundation.

Al-Mubarak, M. (1989). *The System of Islam, Government, and State*. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Sabaghani, J. (2009). *Concepts of the Quran* (Vol. 1). Beirut: Arab History Foundation.

Al-Sadr, M. B. (2010). *Islam Leads Life* (Vol. 1). Islamic Guidance Ministry.

Al-Sadr, M. B. (2013). *The Pharaonic Society* (Vol. 1). Baghdad: Dar Al-Mujtaba.

Al-Safi, L. (1996). *Doctrine and Politics: General Landmarks of the Islamic State Theory* (Vol. 1). USA: International Institute of Islamic Thought.

Al-Sahlani, H. (2013). *Representative Representation: A Study in the Foundations and Buildings* (Vol. 1). Beirut: Al-Aref Publications.

Al-Shirazi, S. H. (2000). *Politics from the Reality of Islam*. Dar Al-Uloom for Investigation, Printing, and Publishing.

Al-Sousra, A. M. (2005). *Foundations of International Relations in Islam* (Vol. 1). Beirut: Dar Ibn Hazm.

Arabic Language Academy. (2011). *The Intermediate Dictionary* (Vol. 5). Cairo: Shorouk International Library.

Badawi, A. Z. (2004). *Dictionary of Political and International Terms* (Vol. 2). Egypt: Dar Al-Kateb Al-Masry.

Braden, C. (2004). *Understanding International Relations* (Vol. 1). Dubai: Gulf Research Center.

Hashoush, H. D. (2023). *Democracy and Authority: Differences in Concepts and the Possibility of Reconciliation in Islamic Thought*. Al-Mustansiriya University, Journal of the College of Education (Issue 2).

Ibn Faris, A. H. A. bin Zakaria. (1996). *Dictionary of Language Measures*. (A. M. Al-Thani, Ed.). Cairo: Dar Al-Hadith.

Ibn Manzur, M. bin Makram bin Ali. (1999). *Lisan Al-Arab* (Vol. 3). Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Karam, A. W. (1987). *Dictionary of Legal Terms* (Vol. 1). Beirut: Al-Nahda Al-Arabia Library.

Mahdi, A. A. (2023). *The Soul and the Self in the Holy Quran: A Semantic Study*. Al-Mustansiriya University, Journal of the College of Education (Issue 2).

Mashaly, M. K., & Hussein, A. (2023). *The Sound Doctrinal Formation and Its Impact on Enhancing the Value System in Society*. Al-Mustansiriya University, Journal of the College of Education (Issue 2).

Morsi, A. (1986). *Human Relations* (Vol. 1). Egypt: Wahba Library.
Mostafawi, M. (2008). *The General Principles of the Legislative System* (Vol. 1). Beirut: Center for the Development of Islamic Thought.
Qaraati, M. (2013). *Tafsir Al-Nour*. (A. Safi, Trans.). Beirut: Arab Historian House.
Qutb, S. I. H. Al-Sharabi. (2004). *In the Shade of the Quran* (Vol. 2). Egypt: Dar Al-Shorouk.
Rida, M. R. (1898). *Al-Manar Magazine*. Article on Nationality and Islam.
Sharif, O. (1991). *The System of Government and Administration in the Islamic State*. Institute of Studies.
Tawfiq, S. H. (2017). *Principles of International Relations* (Vol. 1). (I. D. Fas, Trans.). Beirut: Al-Ataak Company.
Ubaid, Z. K. (2021). *Human Rights and International Relations* (Vol. 1). Baghdad: Iraq Center for Studies.
Zanjani, A. H. (2010). *Political Thought in Islam: Principles and General Frameworks* (Vol. 1). (D. Al-Khazraji, Trans.). Beirut: Dar Al-Hadara for the Development of Islamic Thought.
Zidan, A. K. (1982). *Jurisprudential Researches*. Beirut: Al-Resala Foundation.